العرب
الخميس 2021/07/29
السنة 44 العدد 12132

دروس انتفاضة الأحواز

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

ما فعله المرشد الأعلى الإيراني وميليشياته بالمنتفضين العراقيين، أمس، وهم شيعة، وما يفعله، اليوم، بالمنتفضين الأحوازيين، وهم شيعة أيضا، ليس له سوى معنى واحد، هو أن أمنه أولا، وأن المواطن الشيعي عنده معزز ومكرم ما دام في طوعه، ومخلصا متفانيا في خدمته، وجاهزا ليموت من أجله، دون جدال ولا نقاش. ولكن هذا المواطن الشيعي، نفسه، لا يختلف عنده عن الوهابيّ والبعثي والصهيوني والأميركي والعلماني إذا ما حدثته نفسه بأن يهتف بسقوطه، أو يتظاهر ضده، حتى لو كان حفيد الإمام الخميني نفسه، أو أحد أبناء معاونيه المعممين الكبار.

والذي أثبتته محرقة الأحواز الأخيرة هو نفاقُ هذا الولي الفقيه وانتهازيتُه دون الحاجة إلى دليل. فهو يبكي على الطائفة هنا، ويذبح أبناءها هناك، فقط عندما تحكم المصلحة، أو عندما يطالبونه بالكرامة ولقمة العيش.

وبتقليب تأريخ النظام الطويل، منذ قيامه في 1979 وإلى هذه الأيام الدامية في الأحواز وطهران وبهبهان وأصفهان، وربما في مدن ومقاطعات إيرانية أخرى، يتبيّن أنه (قد) يتساهل مع تظاهرة غاضبة يقوم بها إيرانيون عرب سنة، أو كورد، أو بلوش، أو أذريون، ويأمر أجهزته الأمنية بأن تحاول ترضية ناشطيها باللين والمغازلة، أولا وثانيا وثالثا، ولا يسمح برفع العصا عليهم إلا بعد طول بال، وبعد أن تفشل جميع الحيل الممكنة.

> جريمة هذا المعمم الذي تنتظر أمته وطائفته منه الرحمة والأمانة والدعوة إلى الأخوة والسلام كبيرة، فقد جعل الدين (التشيع) بنادق وخنادق ومشانق وحرائق وألحق بالذات المسلمة حروقا وعاهات مستديمة يصعب شفاؤها

ولكنه حين يفاجأ بتظاهرة يقوم بها مواطنون شيعة، سواء كانوا من الفرس أو من أي جنس آخر من أجناس الإيرانيين، فعلى الفور، ودون انتظار ولا مهادنة، يسارع إلى قمعها، بكل الأسلحة، حلالها وحرامها، وبالرصاص الحي إذا لزم الأمر، إذا لم تنفع العصيّ والهراوات وقنابل الغاز والاعتقالات والاختطافات والتهديدات، حتى لو غضب عليه العالم كله، وأدان همجيته ودمويته في قمع المتظاهرين المسالمين.

وأغلب الظن أنه سوف يتمكن، أخيرا، من إطفاء وهج انتفاضة الأحواز ومناصريها في المدن الأخرى الذين خاطبوا أشقاءهم الأحوازيين، (لا تخافوا، لا تخافوا نحن معا) مثلما أطفأ جذوة انتفاضة بغداد والناصرية والنجف وكربلاء، وسيواصل ملاحقة ناشطيها بالدراجات النارية والكواتم والخناجر والسكاكين، كما فعل مع شباب العراق التشرينيين الشهداء.

وهنا نتساءل، إذا كان الثمن الذي يدفعه المواطن الشيعي اليوم لدولة المرشد الأعلى، وهو المحتاج لدمائهم وهو يقاتل من أجل إقامة دولة الإمام المنتظر هو الجوع والعطش والخوف الدائم ومصادرة حرية الإنسان وكرامته وحقه في الماء والدواء والغذاء، فهل سيكون عندما يُكمل جهاده ويستقر ويستقل، أقل ظلما وقهرا وفسادا غدا أو بعد عمر طويل؟

إن جريمة هذا المعمم الذي تنتظر أمته وطائفته منه الرحمة والأمانة والدعوة إلى الأخوة والسلام، كبيرة. فقد جعل الدين، التشيع، بنادق وخنادق ومشانق وحرائق وألحق، نتيجة ذلك، بالذات المسلمة حروقا عميقة وتشوّهات خِلقية وخُلقية وعاهات مستديمة يصعب شفاؤها بغير المزيد من الدماء والدموع.

هل رأيتم كيف جعل طوابير (المجاهدين) تتقاطر، زرافات ووحداناً، خفافاً وثقالاً، من العراق ولبنان وأفغانستان لتحرير مدن الأحواز من (غاصبيها) (المشركين) الأحوازيين؟

إنه يعتقد، وبقوة، بأن الدعوة إلى إقامة دولة العدل الإلهي الموعودة تبرر أن تكون حياةُ الأمة كلها، والطائفة الشيعية منها وقبل غيرها، مجزرة دائمة لا بقاء فيها لمعارض، حتى لو كان سيداً وجدُّه رسول الله.

إن بقاءه في السلطة، بفشله وظلمه وعدوانه وفساده وإرهابه، مقدس، وفوق كل دين وطائفة، وفوق أهله أجمعين.

والشيء بالشيء يُذكر. لم ينسَ أحدُنا كيف هبّت أحزاب السلطة العراقية، كلُها، بكلّ ما لديها من صحف وإذاعات وفضائيات وحسينيات، لتندّد بمحاكمة المواطن السعودي نمر النمر، وراحت تطالب الحكومة والشعب العراقي والمسلمين في العالم كافة بإدانة إعدامه، رغم أنها تعرف وتحرف أنه لم يتظاهر كما يتظاهر الأحوازيون اليوم مطالبين بكهرباء وماء وإنترنت، بل خرج، علنا، وعلى شاشات التلفزيونات العربية والعالمية، مبارزا ومبشرا ونذيرا وداعيا شيعةَ السعودية إلى الثورة المسلحة على الحكم وإقامة نظام جديد يوالي إمامة الولي الفقيه.

كما لم ينسَ أحدٌ منا أيضا كيف اشتعلوا غضبا على حكومة البحرين حين واجهت متظاهرين يرمون على جنودها وشرطتها ومؤسساتها قنابل المولوتوف، وطالبوا الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان العالمية بالتحرك لحقن دماء أشقائهم المجاهدين البحرينيين.

ثم جاء هذا الزمن الرديء ليكشف لنا كيف سارع أصحاب تلك الأحزاب المتدينة العراقية إلى إرسال المئات من مسلحيهم إلى الأحواز لإعانة القاتل على المقتول والسارق على المسروق.

لكن، وبيقين اليقين، سيواصل الإيرانيون انتفاضاتهم، وسيفعلون، غدا أو بعد غد، ما فعله المصريون والتونسيون الذين كانت أحوالهم أقلّ سوءا من أحوالهم بمئات المرات ولكنهم لم يصبروا طويلا على الظلم والظالمين، فتظاهروا، سلما، في البداية، وحين لم يُنصَفوا، ولم تُحترم مطالبهم أطلقوا ثورتَهم عاصفة شاملة لم تهدأ حتى اقتلعت الفساد من جذوره، ورمت بالفاسدين في صناديق القمامة، رغم كل ما كان لديهم من عساكر ومدافع وقلاع.

حان وقت معاهدة دولية لحظر الاستخدام السياسي للدين

سلام سرحان
مؤسس وأمين عام
بيبيور انترناشونال

عندما دعوت إلى سنّ معاهدة دولية لحظر الاستخدام السياسي للدين في مقال نُشر في صحيفة الإندبندنت قبل عامين، لم أكن أتصور على وجه الدقة ردود الفعل على تلك الدعوة أو كيف يمكن تنفيذ ذلك المقترح في حقل الألغام هذا، رغم أنني كنت واثقا جدا من أن سنّ تلك المعاهدة أمر حتمي.

الدعوة حظيت فورا بتأييد واسع من شخصيات عالمية بارزة، لكنه في الغالب لم يكن للأسباب الصحيحة، حين اعتقد كثيرون أنها ضمن إطار المحاولات التقليدية للفصل بين الدين والسياسة. وكان الانطباع الأول للعديد من القياديين الحاليين للمبادرة؛ أن السعي لوضع معاهدة دولية لهذه القضية المتفجرة سيكون مهمّة شاقة للغاية.

لكن معظم أولئك الأشخاص كانوا يفاجئون بعد دقائق من الحوار المباشر، أنها لا علاقة لها بالدعوات المثيرة للجدل لفصل الدين عن السياسة وأنها لن تجد أي مقاومة في طريقها على الساحة الدولية. بل إن كثيرين استغربوا أنها لم تخطر ببال أحد رغم فكرتها البسيطة ورغم الملايين من المحاولات لإيجاد معادلة تحفظ قدسية الأديان وتوفر المزيد من الشفافية للعمل السياسي.

على سبيل المثال، قال الكاتب الأميركي ديفيد سوانسون في مقال عن المبادرة "اعتقدت لأول وهلة أن وجود كلمتي 'الدين' و'حظر' في العنوان يجعلها مهمة مستحيلة، لكني اكتشفت أنها في الواقع تسعى لحظر حظر الدين". وسارع سوانسون للانضمام بحماس إلى مجلس مستشاري "بيبيور انترناشونال" المنظمة غير الحكومية المسجلة في بريطانيا لقيادة هذه الحملة (www.bpur.org).

وقد تمكنت المبادرة من استقطاب دعم عالمي كبير قبل عقد أول اجتماع لمجلس الأمناء في 15 يوليو 2020. وخلال عام واحد حققت المنظمة تقدما هائلا في جميع أنحاء العالم وحظيت بتأييد المئات من المشرعين والمسؤولين وأصبحت المعاهدة المقترحة على طاولة العشرات من الحكومات وزعماء الدول في أنحاء العالم رغم ظروف العمل الاستثنائية التي يفرضها وباء فايروس كورونا.

أما بالنسبة إلى الشخصيات العالمية الداعمة، فمن الصعب ذكر البعض دون البعض الآخر، لأن جميعهم بارزون ومؤثرون بشكل كبير. ولكن إذا كان لا بد من ذكر بعض الأسماء، فلا بد أن نبدأ برئيس مجلس أمناء المنظمة والراعي الوحيد لها حتى الآن، رجل الأعمال العالمي نجيب ساويرس. وتضم قوائم المؤيدين الطويلة رئيس أساقفة كانتربري السابق روان ويليامز، والرئيس السابق لجامعة الدول العربية عمرو موسى، ووزير الخارجية الإيطالي السابق جوليو تيرزي، ووزير الخارجية المصري السابق نبيل فهمي، والمفكر العالمي نعوم تشومسكي، وغيرهم الكثير في فرق المنظمة المختلفة.

هذه المبادرة العالمية ليست بالبساطة التي قد تبدو عليها. إنها الباب الوحيد للخروج من دوامات أخطر الصراعات والمواجهات، التي دمّرت العديد من البلدان وأثرت على حياة المليارات في كل ركن من أركان الكوكب، والتي تعود جذور أسبابها إلى إساءات استخدام الدين لأغراض سياسية واستدراج البسطاء إلى التطرّف والإرهاب.

جميع المحاولات السابقة للخروج من تلك الدوامات كانت تنطوي على خلل كارثي، يكمن في كونها صدامية وتقدم الكثير من الذخيرة للمتطرفين. وهي تؤدي غالبا إلى إضرار أكثر من المنافع وتخدم أغراض المتطرفين أكثر من خدمة جهود تعزيز التسامح.

لقد أهدرت الآلاف من المبادرات موارد هائلة في خوض معارك خاطئة. علينا أن ندرك أن محاولات فصل الدين عن السياسة مهمة عبثية ولا جدوى منها، حتى وإن بدت مجدية أحيانا على المدى القصير. إذ أنها، حتى في البلدان الغربية، لم تُحسم بشكل كامل وقد بدأت جماعات اليمين المتطرف تقذف بوجهها تحديات كبيرة. وعلينا أن ندرك أيضا أن إيجاد معادلة لمعالجة الخلط المسيء بين الدين والسياسة، لا يمكن تحقيقه على نطاق محلي. إذ لا بد أن يكون الحل على نطاق عالمي وألا تكون فيه أي إشارة إلى أي دين أو بلد محدد.

الآن لدينا معاهدة مقترحة مدعومة عالميا، شارك في صياغتها عدد من كبار المشرعين والمسؤولين وأبرز خبراء الأمم المتحدة. وهي تنطلق من أقصى احترام لجميع الأديان وتركز حصرا على نزع أسلحة التطرف من خلال حظر جميع انتهاكات المساواة بين البشر وحظر التمييز في الحقوق والواجبات على أسس دينية وحظر الإقصاء الديني وأي تقييد لحرية الاعتقاد والعبادة.

هذا النهج غير الصدامي الذي يستند إلى قواعد العدالة الأساسية يشمل جميع الانتهاكات ويتفادى أي صدام مع المعتقدات الدينية الراسخة لدى جميع شعوب العالم. كما أنه يضمن بناء إجماع عالمي غير مسبوق يساعد المجتمع الدولي في التعامل مع أخطر النزاعات الحالية والمستقبلية، إضافة إلى أنه يعزز قدرة الحكومات المسؤولة على ردع المتطرفين والدفاع عن قيم العدالة والسلام الاجتماعي وسيادة القانون.

من المستبعد أن ترفض أي حكومة مسؤولة مثل هذه القواعد الأساسية العادلة، بل حتى الحكومات والأطراف المتّهمة بالانتهاكات لن تجد عذرا لرفضها. وبذلك سوف يمكن بسهولة تأمين إجماع دولي بشأنها لتصبح إحدى المعاهدات الأساسية للأمم المتحدة ونقطة تحول كبرى في تاريخ العمل السياسي الدولي.

هذه المبادرة تمكنت خلال وقت قصير من حشد تأييد عالمي واسع في أكثر من خمسين دولة في أنحاء العالم، حيث تضم مجالس الأمناء والمستشارين والداعمين أعدادا متزايدة من أبرز الزعماء والمشرعين والشخصيات العالمية. هناك اليوم أكثر من عشر دول تقترب من تبني المعاهدة المقترحة رسميا قد اقترب بعضها من إعلان دعمها رسميا بسبب القواعد العادلة التي تستند إليها.

> قائمة الشخصيات الداعمة للمبادرة تضم أسماء بارزة منها رئيس أساقفة كانتربري السابق روان ويليامز والرئيس السابق لجامعة الدول العربية عمرو موسى ووزير الخارجية الإيطالي السابق جوليو تيرزي والمفكر العالمي نعوم تشومسكي

وقد ناشدت مجموعات كبيرة من البرلمانيين في المغرب وإيطاليا وبنغلاديش وسان مارينو حكومات بلدانها لتبني المعاهدة المقترحة رسميا، في وقت تستعد مجموعات أخرى من البرلمانيين للقيام بالمثل في دول أخرى، من بينها النمسا وباكستان وبريطانيا وسويسرا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وهناك أكثر من ثلاثين دولة أخرى لدينا فيها مستويات مختلفة من التأييد ويمكن أن تقفز إلى الصدارة في أي وقت، من بينها ألمانيا والإكوادور ونيجيريا والنرويج ومصر وتونس وفرنسا والبحرين والعراق وإسبانيا وجنوب السودان وكندا ولاتفيا وجورجيا وأفريقيا الوسطى وسيراليون ومالطا ومقدونيا الشمالية وبلجيكا وبوركينا فاسو وكوت ديفوار. كما تحظى المبادرة بدعم كبير في البرلمان الأوروبي والعديد من البلدان الأخرى.

المعاهدة المقترحة ستكون أداة لا غنى عنها لدحض ادعاءات المتطرفين بأنهم يدافعون عن دينهم في مواجهة أجندات مزعومة. كما أنها سوف تجرّد المتطرفين من وسائل تجنيد البسطاء للقيام بأعمال إرهابية. ويجب ألا ننسى أن عدم وجود قواعد عالمية واضحة في هذا المجال، يسمح أيضا للمصالح السياسية والاقتصادية بالتلاعب بالتعاليم الدينية لخدمة أجنداتها بأي ثمن.

هناك إجماع بين مؤيدي المعاهدة المقترحة على أنها سوف تدخل العالم في عصر جديد، يتحدث فيه المجتمع الدولي بصوت واحد ضد الاستخدام السياسي للدين في انتهاك حقوق الإنسان، دون التردّد المعتاد حين يتعلق الأمر بهذه القضية الحساسة. وهنا علينا أن نتذكر أن الضغوط السياسية لم يكن لها أي تأثير يذكر بسبب عدم وجود قواعد دولية واضحة، وهو ما سوف تحسمه هذه المعاهدة.

ومن المؤكد أن القضاء على القمع والتمييز الديني سيحدث فارقا كبيرا في حياة المليارات وسوف يخدم جميع الأهداف الإنسانية الدولية من خلال القضاء على الأسباب الجذرية للعديد من النزاعات المستعصية والقائمة الطويلة من انتهاكات حقوق الإنسان، الأمر الذي يعزز الاستقرار ويفتح الأبواب للتنمية المستدامة في العديد من بقاع العالم، التي أرهقها الاستخدام السياسي للدين.

كما أن المعاهدة ستساعد أيضا في معالجة المشاكل الاقتصادية الاجتماعية الأخرى على نطاق عالمي، بما في ذلك جميع البلدان المتقدمة من خلال تخفيف ضغوط التوتر العالمي والهجرة الجماعية وتحسين فرص الاندماج الاجتماعي للأقليات الدينية في تلك البلدان.